

هل اليسار معنى اليوم؟

اليسار السوري في واقعه الراهن

. سلامة كيلة .

معنى اليسار غامض لأنه متغيّر. فمن هو اليساري اليوم؟ وما هي الأسس التي تحدّد اليسار؟

في الماضي كان الطيف اليساري عريضاً، أما الآن فقد تقلص حتى يكاد يتلاشى. إنه مفكك ومفتت، بلا رؤية، أو برؤى أميل إلى اليمين. والشك يسكن كل الأفكار التي طرحت كمعبّر عن اليسار، من اليسار القومي إلى اليسار الماركسي. وإذا كانت السياسات التي اتبعتها الأحزاب السورية التي وصلت إلى السلطة قد فشلت في تحقيق الأهداف العامة التي رفعتها كشعارات، فإن اليسار الماركسي (الشيوعي) بدأ ملحفاً بهذه السلطات ومدافعاً عنها، بل راح في العديد من المواقع يتماهى معها، الأمر الذي حملّه وزرها

لكن انهيار النظم الاشتراكية هو الذي أوجد واقعاً جديداً، لأنه أوصل اليسار إلى نهاياته ولوّنه بلون كاركتوري. فحتى بعد ظهور مشكلات أحزاب الحركة القومية، وبعد توضّح التحاق الحركة الشيوعية بها، ظلّ اليسار أملاً وحلماً، فنشأ اليسار الجديد أملاً في تحقيق الحلم الاشتراكي. ومن ثمّ فإذا كان هناك اتجاه محدّد من اليسار وقّع في أزمة، فإنّ انهيار النظم الاشتراكية جعل اليسار عموماً في مأزق، ووَضَعَ تعبير «اليسار» في دائرة الوهم.

اليسار في سورية
أنتج الصراع خلال الخمسينيات وصول حزب البعث عن طريق الجيش إلى السلطة وقد اتخذ هذا الحزب صبغة يسارية حين أخذ يسعى إلى تجاوز البنى التقليدية الإقطاعية التي دعّمها الاستعمار أواخر القرن العشرين، وراح ينزع نحو الحداثة كتعبير عن فئات وسطى فقيرة وخصوصاً في الريف. لكن وصوله إلى السلطة فرّض تحوّلها إلى «اليمين»، وذلك من خلال عملية تحويل مجتمعي قادها بنفسه. وقد بدأت هذه العملية بتصفية الإقطاع عبر تطبيق الإصلاح الزراعي وتوزيع الأرض على الفلاحين، ثم تطوّرت إلى وضع استراتيجية للتنمية هدفت إلى بناء الصناعة وتحسين البنية التحتية. وهكذا أعيد تشكيل الريف لمصلحة الفئات الوسطى، كما توسّعت الطبقة العاملة في ظل حقوق أساسية حصلت عليها (كالعمل ثماني ساعات، والضمان الاجتماعي، والتقاعد). وقد رافق هذه العملية ميل الفئات التي وصلت إلى السلطة إلى التحول نحو الرأسمالية ولم يتحقق ذلك التحول عبر الفساد والسمسرة وحدهما بل عبر النهب أيضاً الذي طال الفائض المنتج في الإنتاج. وترافق كل ذلك مع تكريس الدكتاتورية، وتدمير السياسة في المجتمع، واختراع طقوس تلهي البشر

وتضلّلهم. وعليه، فإذا كان وصول قسم من اليسار إلى السلطة قد أوجد في البداية وضعاً جديداً، فقد تلاشى هذا الوضع لمصلحة فئات راكمت الرأسمال وأخذت تبحث عن أفق لتطوير أوضاعها بالعلاقة مع الرأسمالية المهيمنة عالمياً. وإذا كان الحزب الشيوعي هو أقدم أحزاب اليسار (تأسس سنة ١٩٢٤)، فقد كان ميله اليساري مثلوماً منذ نهاية ثلاثينيات القرن العشرين: إذ مال إلى دعم البرجوازية، وإلى التشديد على ضرورة انتصارها لتحقيق «الثورة الديمقراطية»، وإلى عدم المسّ بترابطها العضوي مع الإقطاع (لأنّ البرجوازية عندنا هي بنت الإقطاع) وقد دفع ذلك كلّ الحزب الشيوعي إلى تقديم برنامج مطلب في المدينة والريف لا يدعو إلى إنهاء الإقطاع، ولا يشدّد على إعطاء الطبقة العاملة دوراً تغييرياً كان الوضع العالمي يؤشّر إلى ضرورته خصوصاً أنّ قسماً كبيراً من الأحزاب الشيوعية في العالم كان يقود ثورات التحرر الوطني بالتحالف مع طبقات أخرى من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة ولعلّ برنامج الحزب المقرّر في مؤتمره الثاني المنعقد سنة ١٩٤٢/١٩٤٤، وشروح خالد بكداش عليه، تبرز ذلك الفهم فقد كان نقدياً تجاه أحزاب «البرجوازية الصغيرة» التي تطرح أهدافاً «مستعجلة» وتوسّع جبهة

❖ كاتب فلسطيني مقيم في دمشق

الطيب اليساري الآن مفكك ومفتت، بلا رؤية، أو بروي أميل إلى اليمين

البرنامج اليساري. إضافة إلى أنه في
الهامش - هامش السلطة وهامش
الحركة الاجتماعية معاً.

لحظنا الانشقاق

في المقابل، جرت محاولات لتأسيس
يسار مختلف، «ثوري» و«جذري»
و«بديل» (وأضح هذه التعابير بين
مزدوجين لا يهدف التشكيك، بل من أجل
الاحتراس والتمحيص). ولا شك في أن
الخلافاً في الحزب الشيوعي السوري
الذي بدأ سنة ١٩٦٩، واكتمل بانشقاق
الحزب سنة ١٩٧٢، كان هو المحاولة
الجادة لتأسيس دور مختلف للحزب
وفي هذا الانشقاق تزامنت لحظتان:

● الأولى عبّرت عن السعي إلى إعادة
الحزب إلى ما كان قد تبلور عليه في
ثلاثينيات القرن العشرين، أي قبل
استلام خالد بكداش أمانته العامة ولم
تكن هذه عودة «أصولية»، إذ كان خط
الحزب ودوره وتصوره قد تبلورت
انطلاقاً من وعي بأن الاستقلال
والتطور يفرضان أن يكون الحزب هو
الفاعل الأساسي، وذلك على أساس
برنامج قومي ديموقراطي يهدف إلى
تحقيق المهام الديمقراطية العربية،
وأولها الوحدة العربية وكان تحول
سياسات الحزب الشيوعي السوري
نهاية ثلاثينيات القرن العشرين هو
الذي أسس لمآزق الستينيات بعد
استلام البعث للسلطة لهذا كانت

«البرجوازية البيروقراطية». وباءت
بالفشل كل المحاولات لإعادة صياغة
تصورات الحزب بما يجعله يدافع عن
الديموقراطية وعن «أوضاع الشعب» -
وهي محاولات كانت تبرز هنا أو هناك،
وربما ما زالت تبرز بين الفينة والأخرى
ومن ثم لم تعد هناك قضية يدافع عنها
هذا الحزب، ولم يعد الهدف الذي يسعى
إليه يبرر كل يسارته ولهذا فهو يسار
لا يلعب دور اليسار، بل يقوم بالدفاع
(الخبول ربما) عن فئات مهيمنة
تستولي على كتلة أساسية من الفائض
المنتج اجتماعياً، وتدفع بالطبقات
الشعبية إلى الفقر والبطالة، دون أن
يدافع الحزب عن كل هؤلاء الفقيرين .
وإن فعل فبشكل خجول ودون أن يحول
هذه المسألة إلى قضية وهدف

فهل هو يسار حقا؟ قلت إنه يسار لا
يلعب دور اليسار ويسارته ربما كانت
قادمة من الماضي لأنه الآن لا يعبر عن
الطبقة العاملة وعن الطبقات الشعبية،
ولا يقدم ما يفيد صيرورة التقدم. كما
أن البنى الفكرية التي مازالت متداولة
لديه قديمة ومتحلفة، أو «جديدة» لا لون
لها: فالتجديد لم يفض إلى تجاوز
العقلية والسياسات القديمة، ولم يقد
إلى تصديد دور جديد للحزب، رغم
طموح قطاعات فيه إلى ذلك. لذا
فالحزب الشيوعي بفرعيه (مع ملاحظة
تزمته في الحزب الأم) يفتقر إلى
الرؤية الفكرية اليسارية. كما يفتقر إلى

الصراع عبر فتح الصراع ضد
البرجوازية. ولقد دافع الحزب المذكور
عن البرجوازية حينما تحققت الوحدة مع
مصر سنة ١٩٥٨ وبدأت بتحقيق
الإصلاح الزراعي والتأميم لكن وصول
حزب البعث إلى السلطة أربك وضعه،
ولاسيما أن «العلماء السوفييت» كانوا قد
اخترعوا «نظرية التطور اللارأسمالي»
و«التوجه الاشتراكي» كما أن الخطوات
الرسمية التي بدأت بالإصلاح الزراعي
والتأميم وحقوق العمال والتعليم المجاني
والتحالف مع الاتحاد السوفييتي - وهي
الخطوات التي كانت التعبير عن «التطور
اللارأسمالي» و«التوجه الاشتراكي» -
فرضت على الحزب الشيوعي التحالف
مع البعث، وأدخلته بنية السلطة بعد
حركة ١٦/١١/١٩٧٠. حدث ذلك برغم
أن تلك التحولات التي تحققت خلال
سلطة البعث أضعفت القاعدة الاجتماعية
للحزب الشيوعي، لأن القضايا المطالبة
التي كان يناهز بها تحققت ولو مؤقتاً،
وهو ما أدخل الحزب في حالة «الموت
السري» وفتح الباب لبدء تفككه

يسار لايساراً

لقد اختفى الطابع اليساري عن الحزب
الشيوعي. إذ أصبح تركيزه على
«الموقف الوطني»، وأصبح الدفاع عن
السياسة الوطنية للسلطة محور
سياسته... مع نقد يوجهه أحياناً إلى
بعض المسائل الداخلية، وإشارات إلى



انهيار الأضمة الانستراكية أوصل اليسار إلى مهابته ولونه ملون كاريكاتوري

الشيوعي التي لا يَحْتَمِلُ الواقعُ إمكاناتها هي الأخرى

وإذا كانت هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ قد هزّت التكوينَ السياسي العربي، ودَفَعَتْ إلى البحث عن أفق جديد، فقد أتت الثورة الطلابية في أوروبا سنة ١٩٦٨ والثورة الثقافية في الصين وأثرت الثورة الفيتنامية بما يُمكن أن يُسهم في اقتحام هذا الأفق كما ذكرنا. فقد دَفَعَتْ هذه الثورات باتجاه تأسيس يسار جديد حاول أن يعيد صياغة الرؤية بما يجعل الماركسية قوةً تغيير، دون أن يفلح في الغالب لكن الأهم هو نشوء ميل لتبلور ماركسية نقدية، ربما كان ياسين الحافظ هو مُطَلِّقُهَا آنئذ، وحاولت أن تتحول إلى قوة فعل في «حزب العمال الثوري العربي» ولعلّ تأثيره في السياسة برزت في تطويره لمفهوم «الثورة القومية الديمقراطية» التي تعني أن يحقق الماركسيون المهمات الديمقراطية (الاستقلال والوحدة والتصنيع والحدثة) في صيرورة تفضي إلى الاشتراكية

لكن بدا أن الميل الثقافي سيطر إلى حد ما على هذا المفهوم، نتيجة للتركيز المفرط على مسألة التخلف، وملاحظة جانبه الثقافي/ الإيديولوجي وتجاهل الأساس الاقتصادي الاجتماعي، في حين أن على هذا الأساس أن يهتَزُّ لكي يُسهم في فتح أفق التحديث في «العقل» ولقد فتح ذلك الميل الباب أمام الليبرالية والديموقراطية، الأمر الذي

«مركزي»: فهذه الرؤية تتجاهل أن التحولات التي حدثت نتجت أساساً عن عجز الرأسمالية وعدم رغبتها في تحقيق التطور، وتتجاهل التطور الذي تحقق خلال أكثر من عقد وغيّر من طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية إن هذه الرؤية، إذن، تتعد عن تلمس مشكلات الطبقات الشعبية لمصلحة التركيز على الديمقراطية، الأمر الذي أسس لنشوء ميل ليبرالي خالص.

اليسار الجديد

لكن المحاولة التي بدت أكثر يسارية هي تلك التي أساسها «رابطة العمل الشيوعي» (ثم «حزب العمل الشيوعي») وقد توصلت هذه المحاولة الجديدة إلى أن الرأسمالية انتصرت باستلام البعث السلطة ولهذا غدت الثورة الاشتراكية في رأيها هي الثورة الراهنة، وإن كان عليها أن تُسكِّم المهمات الديمقراطية في إطار «البرنامج الانتقالي» - ومن هنا ضرورة تحالف الطبقات الشعبية وإذا كان حزب العمل قد رَفَضَ فكرة الحزب الشيوعي القائلة بتحقيق الثورة الديمقراطية البرجوازية بقيادة البرجوازية، لمصلحة الثورة الاشتراكية بقيادة البروليتاريا، فقد طرَحَ حُكْمًا مسألة التغيير ولكننا سنلاحظ أن محاكمته لمسألة «طبيعة الثورة» كانت أحادية بعض الشيء، وتتجاوز إمكانات الواقع، فهي المعاكس لرؤية الحزب

مسألة الوحدة العربية ومسألة فلسطين في جوهر الخلاف سنة ١٩٦٩

● اللحظة الثانية تبلورت في رؤية تنطلق من ضرورة الديمقراطية في إطار اقتصادي رأسمالي وكانت هذه اللحظة تتردد أكثر ما تتردد في مواجهة انتصار الوحدة المصرية - السورية، وسلطة جمال عبد الناصر، ثم سلطة البعث في مراحلها الأولى، إذ كان الحزب مع «النظام الديمقراطي» على أساس الملكية الخاصة. لقد كانت الديمقراطية لحظة نقدية أواسط الستينيات، قبل أن تتراجع لمصلحة «التوجه الاشتراكي». وقد أصيبت هذه اللحظة تصوراً مركزياً في الحزب «المنشق»، أي ما سُمِّي بـ «المكتب السياسي»، نهاية السبعينيات. وربما أسهمت ميول عبّرت عنها أحزاب شيوعية أخرى في الصين والفيتنام أو بفعل الجو العام الذي تلا «الثورة الطلابية» في أوروبا ونشوء نزوع إلى التخلص من إرث الماركسية السوفييتية، في نشوء اللحظة الأولى... رغم أنها تراجعت بسرعة فائقة لتحل محلها اللحظة «الأصلية» المحددة «في سبيل نظام ديموقراطي» تأثرًا بالشيوعية الأوروبية. وهنا لم يكن اعتبار الديمقراطية هدفًا هو المشكلة، بل المشكلة هي في الرؤية التي حكمت تحويل الديمقراطية إلى هدف

برنامج الليبرالية الجديدة الذي يسكن أحلام يساريينا هو برنامج أقصى اليمين الذي يحكم العالم اليوم

موضة الليبرالية والرأسمالية

لقد أطلق الأنهيار الاشتراكي العنان لكل مفاهيم الليبرالية الجديدة، وإلى الحلم بالتطور الرأسمالي. وكما حدث في العالم من ميل أحزاب الاشتراكية الديمقراطية وبعض الأحزاب الشيوعية إلى اعتناق الليبرالية الجديدة، فقد أصبحت هذه الليبرالية «موضة» عندنا، وأصبح التحليل ينطلق من أن النظام الذي أقامه البعث هو نظام اشتراكي. لهذا فقد أصبحت مشكلة تجربة البعث (والتجربة السوفيتية أيضاً) تُكمن في أنها قصمت مسار التطور الرأسمالي الذي كان يتحقق بعيد الاستقلال وكان سيفضي حتماً إلى الديمقراطية، وهكذا عاد الحنين إلى الرأسمالية، التي علقت في الذهن من خلال كتابات خالد بكداش، الذي كان يحول له امتدادها والتأكيد على دعم تطورها المرتبط حتماً بالديموقراطية! وما قد عدنا إلى شروح الرفيق خالد لبرنامج الحزب المقر سنة ١٩٤٣/١٩٤٤، والمؤكد على النظام الديمقراطي القائم على أساس الملكية الخاصة، والمشييرة إلى أن الحزب يسعى إلى تحقيق ما حققته الثورة الفرنسية (لا الثورة الروسية) وهكذا أيضاً عادت الرأسمالية هدفاً راهناً، وضرورة مؤكدة ولكن إذا كان خالد بكداش يصر على دعم البرجوازية الوطنية الاستقلالية والمعادية للإمبريالية، فإن الدعم اليوم يوجه إلى الرأسمالية «حافاً»، أي إلى

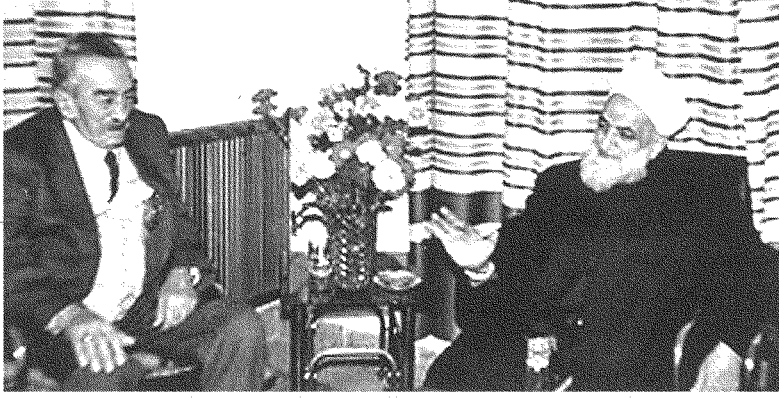
الريفية الساعية إلى تحقيق الارتقاء الطبقي. كما كانت كل سياساتها «الاشتراكية» تهدف إلى سلب الثروة المركزة في يد الإقطاع والرأسمالية القديمة وإعادة تدويرها بما يصب في مصلحتها هي بالذات، عبر عملية اقتضت تحقيق الإصلاح الزراعي والتأميم. وبكلام آخر، فإن هذه السلطة الرأسمالية لم تفكر لحظة بإنهاء الملكية الخاصة، الذي هو أس الاشتراكية، ومن ثم كانت في إطار سياساتها هذه تفتح الأفق لتعميم الرأسمالية لا لتجاوزها. والحزب الشيوعي هنا لم يخالف موقفه القديم المنطلق من دعم التطور الرأسمالي، وإن كان مطمئناً هذا يتحقق عبر فئات اجتماعية غير تلك التي كان يدعّمها وعلى الضد منها (أي البرجوازية الوطنية)، لكن في إطار إيديولوجي مموه بالشعار الإشتراكي (المعبر عن اشتراكية الفئات الوسطى). ولقد أفضت تلك السياسات إلى النهاية ذاتها، أي إلى نشوء رأسمالية طفيلية تندمج تدريجياً بالنمط الرأسمالي العالمي وتتحوّل إلى تابع في إطار بنيته. إذن تحت شعار «الاشتراكية» كانت تتحقق الرأسمالية، وكان يجب أن تكون هذه الصيرورة واضحة استناداً إلى أن «الاشتراكية» التي تنادي بها هذه الفئات هي «اشتراكية البرجوازية الصغيرة» القائمة على تكريس الملكية الخاصة كحق مقدس.

فرض نشوء الاتجاهات ذاتها التي نشأت في الأحزاب اليسارية الأخرى، وأدى إلى تهميش كل مفهوم «الثورة القومية الديمقراطية».

لكن هذه المحاولات تعرضت لملاحقات أمنية شديدة ولحملات اعتقال واسعة طال معظم كادرها وأعضائها خلال عقد الثمانينيات. وقد أدى ذلك إلى إضعافها وشل نشاطها، خصوصاً وأن «الصراع الطبقي» كان راكداً نتيجة تحولات الستينيات التي أُشير إليها قبلاً. وقد دفع ذلك بالصراع إلى أن يتركز على ما هو سياسي، دون الاقتصادي الاجتماعي، أي على الديمقراطية والمسألة الوطنية (المسألة الفلسطينية خصوصاً). وهذا يشير إلى مشكلة تتعلق بوعي الماركسية، هذه الماركسية التي غلبت الاستناد إلى «النص/المرجع» على وعي الواقع انطلاقاً من أدوات منهجية هي أس الماركسية. وكانت الحصيلة تصورات «ماركسية» تتكيف مع الواقع، أو تعمل على تغييره استناداً إلى رؤية غير مطابقة.

رأسمالية لا اشتراكية

إذا كان الحزب الشيوعي قد دعم السلطة انطلاقاً من أنها سلطة اشتراكية، وتماهى معها على هذا الأساس (في البداية على الأقل)، فقد كان في الواقع يؤيد سلطة رأسمالية كانت «اشتراكية» تخفي ميل الفئات



إذا كان خالد بكداش يصرّ على دعم النورحوازية الوطنية، فإنّ الدعم «اليساري» اليوم يوحّث إلى الرأسمالية «حافاً»

بقوة سلعتها ورأسمالها وجيوشها، الأمرُ الذي يقود إلى إفقار الشعوب، وبالتالي إلى جموحها إلى الاستقلال والتطوّر. والأوضاع المحلية تشهد إفقاراً متزايداً وحاجةً متوسّعة إلى الديمقراطية والدفاع عن مصالح الحركة الاجتماعية.

إنّ أحزاب اليسار في أزمة عميقة، وربما كان وضعها الراهن الذي هو نتاج تكوينها الماضي يؤشّر إلى أنّها في طور التلاشي. كما أنها منعزلة وعلى هامش البنى الاجتماعية، وبدون رؤية أو أفق وكما لاحظنا فهي - في الغالب - في اليمين، وبغير مقدرة على الفعل، رغم ميل بعض أقسامها إلى إعادة البناء أو إعادة صياغة الرؤية (كما في «وحدة الشيوعيين» و«المكتب السياسي»)

هذا التوصيف لا يهدف إلى إطلاق روح سوداوية، بل إلى إطلاق حركة حوار لكي يعود اليسار قوّة لهذا يجب أن يصبّ ذلك التوصيف من أجل صياغة اليسار وفق الظروف الجديدة، ولكنّ سعياً وراء حلم يساري حقيقي حلم ينطلق من ضرورة تحقيق التطوّر والديموقراطية والحدّات، ومن ضرورة تحقيق مصالح الطبقات الفقيرة في إطار تحقيق الاستقلال الحقيقي وتأسيس علاقات عالمية على أساس من التكافؤ والمساواة.

دمشق

تقود إلى الإفقار والتهميش تدفع إلى الرفض والمقاومة، الأمر الذي يستدعي الاستبداد والقمع و«النظام الأمني»

إنّ خريطة اليسار اليوم تشير إلى أنّ الديمقراطية المرتبطة بالرأسمالية هي التي تسكن وعي قطاعات مهمة منه، في السلطة وفي المعارضة معاً. ولئن بدا هذا الوعي متعارضاً مع السلطة، فلأنّه يرفض شكلها السابق (الذي كان يُعتبر اشتراكياً) لكنّه في واقع الأمر يلتقي مع ميل الفئات الرأسمالية التي نهبت وأصبحت تمثل جزءاً مهماً من أية طبقة رأسمالية ستتشكل في السنوات القادمة بعد معاندة دامت سنوات بفعل «التنافس» بين الرأسمالية التقليدية القديمة والرأسمالية التي تشكلت عبر نهج المجتمع والدولة.

اليسار بين يمينين!

إنّ البرنامج الذي يدافع عن السلطة هو برنامج يمين والبرنامج الذي يدعو إلى الليبرالية هو برنامج يمين كذلك واليسار ضائع بين اليمينين، رغم أنّ الوضع العالمي والأوضاع المحلية تدفع نحو اليسار: فالواقع العالمي الراهن يعيد اليسار إلى الذهن كما إلى الواقع نتيجة اندياح الرأسمالية وهجومها المتوحش،

الرأسمالية الساعية إلى التكيف في إطار النمط الرأسمالي العالمي من موقع التابع والوسيط بعبارة أخرى، في حين كان الحلم القديم يلحظ ضرورة التصنيع والتنمية، فإنّ الحلم الجديد يقبل التكيف وفق مقتضيات الرأسمال الإمبريالي. لقد بات «الحلم» يتعلّق، إذن، بحتمية الرأسمالية، دون البحث الجاد في ما إذا كان التطوّر الرأسمالي ممكناً حقاً، وإذا كان كذلك فلماذا لم يتحقق في الأمم المتخلّفة التي لم تختر الاشتراكية!

ولكن هل برنامج الليبرالية الجديدة، الذي يسكن أحلام يساريينا، برنامج يساري؟ الحقّ أنّه برنامج أقصى اليمين الذي يحكم العالم اليوم. ولكنّ أوضح أنّ البديل ليس الدفاع عن برنامج السلطة أو تأييدها، لأنّ ما يمارس يفترض رفض هذا البرنامج، ولأنّ الفئة التي نهبت هي التي تسعى اليوم إلى تحقيق المكاسب من برنامج الانفتاح والاندماج في العولمة، الأمر الذي سوف يقود إلى زيادة إفقار الفئات الاجتماعية المختلفة وتهيئتها بتزايد أعداد العاطلين عن العمل. والديموقراطية في هذا الوضع مستحيلة أو شكلية في الغالب لأنّها ستفني ذاتها ما إنّ تُربط بالرأسمالية كما هي في الواقع (لا كما في الخيال)؛ ذلك لأنّ سياساتها التي